ندوة علمية بعنوان: "أحداث 8 ماي 1945 بين التاريخية و الأدبية"

يوم 09 ماي 2024

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

عنوان المداخلة: 8 ماي بين الجريمة والتبرير الاستعماري ودورها في ترسيخ الفكر الوطني الثوري

May 8, between crime and colonial justification and its role in consolidating revolutionary national thought

د. عايدة حباطي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة

habbati.aida@univ-emir.dz

habbati.aida@gmail.com

الملخص:

يعتبر 8 ماي 1945 من الجروح الدامية التي لم تندمل في نفوس الجزائريين رغم تقادم وقوعها، فلم تكن حدثا عابرا وإنما جريمة مكتملة العناصر، ومؤامرة مبيتة خططت وارتكبتها الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين والإنسانية، وفي محاولة تبسيطيها وطمس معالمها وتغير حقيقتها وتلوينها بما يتناسب مع تزيين صورتها في حينها وعدم الاعتراف بارتكابها لاحقا وتجريم من كان خلفها جريمة مضاعفة في حق الإنسانية والأعراف الدولية، وهو امتداد لتهوين ما صنعته الآلة الفرنسية في خطاب ساستها وجنرالاتها، ولجان تحقيق التي زارت مسرح الأحداث، وهو ما نرنو معالجته في هذه الورقة البحثية الموسومة: **8 ماي بين الجريمة والتبرير الاستعماري ودورها في ترسيخ الفكر الوطني الثوري**، نتساءل فيها عن مبررات فرنسا التي قدمتها لتخفيف أثار الجريمة؟ كيف ساهمت هذه المجازر في حقيقتها على بلورة وعي وطني ثوري؟

الكلمات المفتاحية:

المجازر– الجريمة–فرنسا– لجنة التحقيق– توبر

Abstract :

May 8, 1945 is considered one of the bloody wounds that have not healed in the souls of Algerians despite the time of its occurrence. It was not a passing event, but rather a crime with all its elements, and a premeditated conspiracy planned and committed by the colonial administration against Algerians and humanity, and in an attempt to simplify it, obliterate its features, change its reality, and color it in a way that suits the beautification of its image. The international crime multiplied at the time and the failure to acknowledge its commission later and the criminalization of whoever was behind it is a crime against humanity and international norms, which is an extension of the belittling of what the French machine did in the speech of its politicians and generals, and the investigative committees that visited the scene of the events, which is what we hope to address in this research paper tagged: 8 Between the crime and colonial justification and her role in consolidating revolutionary national thought, we wonder about the justifications that France provided to mitigate the effects of the crime? How did these massacres, in fact and their repercussions, contribute to the crystallization of a revolutionary national consciousness?

key words:

Massacres - Crime - France - Commission of inquiry – Tubert

المقدمة:

كان خروج الجزائريين في مظاهرات سلمية مرخص لها منذ الفاتح من ماي، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها احتفالا بعيد العمال، وتعبيرا عن فرحهم بانتصار الديمقراطية على النازية وتذكير فرنسا بوعودها التي قطعتها على نفسها، قد انقلب رأسا على عقب، بعد المواجهات الدامية التي حولت المسار السلمي إلى اضطهاد والعنف وتقتيل راح ضحيته عشرات الآلاف من الجزائريين، وصاحبته اتهامات متبادلة وتفسيرات واهية لا تبرر بأي حق سفك دماء الأبرياء سواء في المظاهرات أو الأيام التي أعقبتها، كان أخطرها تلك التي صدرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر، ومنابرها الإعلامية. وقد حدد هذا الأخير منحا جديدا للجزائر، التي أضحت محطة يؤرخ بها لحقبة قبل وبعد 8ماي 1945، لتداعياتها على مسار النشاط السياسي والوطني الثوري، وتطور علاقة فرنسا الاستعمارية بمستعمرتها الجزائرية، وللإحاطة بالموضوع قسمنا ورقتنا البحثية إلى:

- جرائم فرنسا ضد الإنسانية
- تبريرات مجزرة 8 ماي في الخطاب الاستعماري
- تداعيات المجازر على المد التحرري في الجزائر

- أولا/ جرائم فرنسا ضد الإنسانية

إن تاريخ فرنسا الاستعماري لم يكن تلك الصورة التي رسمتها عن رسالتها الحضارية ومهمة الرجل الأبيض اتجاه باقي الأجناس، فقد كانت غارقة حتى النخاع في جرائم ضد العُزل من المدنيين، في مستعمراتها، فقد باشرت مع بداية الاحتلال أعمالا تتنافى مع أبسط القوانين الدولية، ففرنسا التي لوحت منذ القرن التاسع عشر لمسألة العبودية والرق في الجزائر، وفي الدولة العثمانية، أصرت مع غيرها من الدول الأروبية على تجريمها على ذلك في أكثر من معاهدة، إلا أنها ألغته هي نفسها (1848)، بعد العثمانيين بسنتين.[1]

أسست فرنسا حقبتها العسكرية على مفهوم واحد ورئيس هو إنكار الغير[2]، في حين اعتبرت كل يقوم بأعمال عدوانية مجرما اقترف أعملا عدوانية ليس ضدها فحسب وإنما معاداة للحضارة، وأباحت لنفسها ارتكاب مذابح في مستعمراتها، وقد كشفت تصريحات جنرالاتها بعضا من مسارها الإجرامي، فهذا الجنرال بيار برتزين القائد الأعلى للقوات الفرنسية يصرح بالقول: " لا توجد حماقات لم يتم ارتكابها"[3]. وبدوره أفصح الجنرال سانت أرنو أحد مساعدي الجنرال بيجو في مذكراته: "لقد كانت حملتنا في الجزائر حملة تدميرية أكثر منها عملا عسكريا، ونحن اليوم وسط جبال مليانة لا نطلق إلا قليلا من الرصاص، وإنما نمضي وقتنا في حرق جميع القرى والأكواخ ..."[4].

وسجل فرنسا التاريخي في الجزائر مخضب بدماء الجزائريين طيلة القرن 19 و20؛ فلم تكف فرنسا يدها عن الأبرياء رغم تقادم الزمن والتطورات الحاصلة في المواثيق الدولية لحفظ الأمن والسلام العالمي، التي كانت تضرب بها عرض الحائط. فقد توجت مع بداية الاحتلال حضورها التوسعي

---

[1] إيف بورنو، **مجازر استعمارية ، الجمهورية الرابعة (1944–1950)**، وكبح جمح المستعمرات الفرنسية، تر. العيد دوان، لاديكوفيرت جيب، باريس، (EDIF)، 2000، ص.13.

[2] المرجع نفسه، ص.15.

[3] المرجع نفسه، ص.13.

[4] سعدي بريان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أساريس**، دار هومة. الجزائر، 2005، ص.15.

بمذبحة عوفية (1932)، التي ذبح فيها قبيلة بأكملها[1]، حين أمر الجنرال الفرنسي رجاله بقوله: "أريد رؤوسا، أتوني بالرؤوس، وسدوا قنوات المياه برأس أول بدوي تلتقون به..."وما سياسة الأرض المحروقة التي طبقها الجنرال بيجو وبليسيه إلا صورة عن هذه المذابح، وارتبط اسم هذا الأخير بمجزرة التي ارتكبها بناحية الظهرة في غار فراشيش الذي قتل قبيلة حرقا واختناقا بالدخان.[2] وقد صرح سانت أرنو (1845) وفي نفس السياق أيضا أكد أيضا بالقول: "إننا من أجل أن يعترف لنا البؤساء من الأهالي استعملنا وسائل لننتزع منهم الاعتراف بالقوة"[3].

التاريخ فرنسا الإجرامي لم يتوقف على أولى مستعمراتها في إفريقيا وإنما امتد إلى كل مستعمراتها فارتكبت مجازر في حق الأبرياء، فرغم تغير معطيات العالم وظهور مواثيق وهيئات دولية حاولت ضبط موازين العالم الذي شهد حربين عالميتين مدمرتين، انبثقت عنهما معطيات جديدة في علاقة القوى العظمى بالضعيفة، والدول الاستعمارية بمستعمَراتها، وحقها في تقرير مصيرها. فقد سجلت الجمهورية الرابعة في أخر عهدها عددا من الاعتداءات التي ارتكبتها طمست، والنماذج على تلك كثيرة؛ كمذبحة تياروي بداكار(1ديسمبر 1944) والحرب العالمية لازلت نيرانها مشتعلة، عندما سرحت مجموعة من الرماة السنغاليين رفضت دفع مخلفات مستحقاتهم ومع تظاهرهم لنيل حقوقهم وهم مجردين من أسلحتهم فتح الجيش الفرنسي عليهم النار وقتل عددا منهم (بين 25 إلى أزيد من 60) وسجن أخرين. وتشابه الأمر في منطقة دوالا (الكامرون ، كوت ديفوار) عندما أطلق المستوطنون هناك الرصاص على عدد قد يصل إلى 100 شخص لا لشيء إلا لأنهم تظاهروا بسبب الغلاء، إلى جانب الحوادث المتكررة في كوناكري (16-17 أكتوبر1944) بسبب تزوير الانتخابات هذا الحدث الذي يتكرر عقب كل انتخابات التي تنتهي بسقوط قتلى[4]. وكان في قصف ميناء (هايفونغ) في الفيتنام (1946)، صورة عن همجية النظام الاستعماري الذي خلف ما بين 300 إلى 3000، ويرى المعتدلون من فرنسا أن ديغول يتحمل المسؤولية الأولى في القمع

---

5 N.Robin, Notes historique sur la grande Kabylie (1830-1838), **Revue Africaine,** v.20, 1876, p93.

[2] سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992، ص،228-229

[3] سعدي بريان، المرجع السابق، ص.16.

[4] إيف بورنو، مرجع سابق، ص.123-126.

الذي وقع بين جانفي 1944 إلى أكتوبر 1945 لاعتقاده أنه يحاول الحفاظ على الإمبراطورية الفرنسية [1].

لكن ما وقع في الجزائر ابتداء من الفاتح من ماي كان مجزرة وجريمة كاملة الأركان، نعتت بأكثر من وصف في محاولة طرف الفرنسي أن يخلي مسؤوليته ما حدث حينها من إراقة الدماء. بين الإدارة الاستعمارية والنخب السياسية الجزائرية الناشطة في إطار الحركة الوطنية. تعود جذور هذه المؤامرة [2]إلى خروج كان قد بَرمج له من بعض أطياف الحركة لوطنية (فرحات عباس، البشير الإبراهيمي) لإثبات قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه، بالموازاة مع احتفال فرنسا والحلفاء بانتصارهم على النازية الألمانية، كما صادف هذه البرمجة الاحتفال باليوم العالمي للشغل في مظاهرة سلمية شملت العديد من المدن الجزائرية، كالجزائر العاصمة، والبليدة سيدي بلعباس، سعيدة جيجل عنابة، قسنطينة ، قالمة ، خراطة، سطيف...إلا أنها أخذت في المناطق الشرقية منحا خطيرا، خاصة في كل من قالمة وسطيف، التي رفع فيها المتظاهرون لافتات طالبوا فيها بإطلاق سراح مجموعة من المناضلين؛ سعد دحلب، مختار زيتوني، مُحَمَّد مناصري ومصالي الحاج[3]، وقد تحولت هذه المظاهرة المرخص لها إلى مجزرة بعد أن رفعت الراية الوطنية من طرف بوزيد سعال في سطيف إلى جانب راية الحلفاء، الأمر الذي أثار غضب الشرطة الفرنسية التي تدخلت لانتزاعه من حامله، الذي رفض الرضوخ لأوامر الشرطة فأردته قتيلا، فكان الفتيل الذي أشعل غضب الجزائريين[4] وتحركت معها الآلة العسكرية الفرنسية برا وجوا. التي تلقت أوامر من أكثر من جهة، بما في ذلك شارل ديغول الذي أمر (12 ماي 1945) باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لقمع كل التصرفات المعادية لفرنسا[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 126.

[2] تؤكد الكتابات التي أرخت للمجزرة أن الفرنسيين كانوا على استعداد للمجزرة، من خلال تصرحات مجموعة من المسؤولين الفرنسيين بما في ذلك عامل عمالة قسنطينة "ليستراد كاربونيل" الذي كان من جلادي مؤامرة 8 ماي (26 أفريل 1945) على أنهم على أبواب عمليات كبيرة هدفها حل حزب سياسي. كما تشكيل مخلف المليشيات والنسليح المستوطنين، إضافة إلى سرعة وصول الإمدادات و محاصرة المدن التي عرفت تطورا سريعا في الأحداث إلا دليل على أن الأمر كان مخططا له.

[3] عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور**، تر. مسعود حاج مسعود، ط2، الجزائر، 2013، ص124.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص235.

[5] Kaddache (Mahfoud): histoire du nationalisme algérien (question nationale et politique algérienne 1919-1945), T 2.,2eme edition, S.N.E.D, Alger ,1981. P723.

ثانيا/ تبريرات مجزرة 8 ماي في الخطاب الاستعماري:

ارتكبت فرنسا طيلة شهر ماي مجزرة حقيقة في حق الجزائريين العزل، بأن أزهقت روح عشرات الآلاف منهم بصمت رهيب، سكتت عنه الهيئات الفرنسية والمنظمات الغربية التي ادعت بعد الحرب العالمية الثانية، أنها تسعى لحماية البشرية دون تمييز بين عرق أو دين أمام تجاوزات الدكتاتوريات النازية، فكان الرقم المسجل ثقيل جدا المعلن عنه بشكل رسمي (45 ألف) ، في حين أن أدبيات الحركة الوطنية ضاعفت هذا الرقم ، وصل ما بين 80 إلى 90 ألف حسب مذكرات حزب الشعب الموجهة لرأي العام العالمي والجامعة العربية في حين زعمت السلطات الفرنسية أن عدد القتلى لم يتجاوز 15000 الذي أعلنه وزير الداخلية الفرنسي تيكسييه (Tixier)، وبين الاحصائين بون شاسع ، وهو ما نحى إليه المفوض الأمريكي في القاهرة بعد مراسلة عبد الرحمان عزام رئيس الجامعة العربية[1].

لم تكتف فرنسا وإدارتها الاستعمارية على تبسيط عدد القتلى الذي كان يصعب التكهن برقم حقيقي في ظل اتساع دائرة المظاهرات التي توسع معها استعمال فرنسا يد الوحشية في كل ربوع الوطن؛ فلم تستثني فيها المدن عن الأرياف والقرى والمداشر التي طالتها كل أنواع الأسلحة برا وجوا.

كانت تبريرات الإدارة الاستعمارية واهية لا تمت بصلة إلى الحقيقة في شيء يتجلى ذلك في التوصيفات التي نعتت بها هذه المجازر، التي اختلفت باختلاف المبررات التي اعتمدتها كل أطراف التي ناقشت المسألة، بين إضفاء الصفة السلمية أو التمردية الثورية بين انتفاضة (soulèvement)، الاضطرابات (Troubles)، الشغب (Emeute)، الحركة الثورية (Mouvement insurrection)، مظاهرات القطاع القسنطيني، المظاهرات، المذابح (massacre)، المؤامرة الانفصالية، ثورة المجاعة، ومؤامرة استعمارية[2]. تعابير تقاطعات بين النخب السياسية من الحركة الوطنية، التصريحات الرسمية الفرنسية التي حصنت الجريمة وأخفت الحقيقة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **موقف أمريكا والجامعة العربية من حوادث 8 ماي 1945**، أبحاث وأراء ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2007

[2] وصف أحمد توفيق المدني تفاصيل هذه المؤامرة بالقول: "كان سبب المذبحة الحقيقي هو رغبة المستعمرين في التخلص من أكبر عدد ممكن من المسلمين وضرب الحركة الجزائرية لا تقوم لها من بعد ذلك قائمة، وقد عملوا بأن مظاهرة ستقع بسطيف وبقية البلاد الشرقية احتفالا بعقد الهدنة وأنه سيرفع خلالها العلم الجزائري، فشحنوا ما استطاعوا من جيش....وعزموا على استغلال الفرصة على استغلال الفرصة لإعطاء الضربة القاسية...أحمد توفيق، **مذكرات حياة كفاح**، ج2، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2008، ص.531.

وأوهمت الرأي العام الفرنسي والعالمي بالتحكم في كل إمبراطوريتها الاستعمارية. بادر الحاكم العام في 14 ماي 1945 بإصدار قرار يمنع حركة أحباب البيان والحرية من الاستمرار في نشاطها[1].

ومن الإجراءات المستعجلة، أن شكلت فرنسا لجنة تحقيق برئاسة الجنرال بول توبير (Paul Tubert) [2] التي أخذت اللجنة اسمه. تشكلت بقرار وزاري (18 ماي) وبمعيته القاضي طالب شعيب بن عودة من تلمسان من أصحاب الأوسمة الفرنسية، والمحامي م. لباتو (M. Labtut) في المحكمة الاستئنافية بالجزائر العاصمة وإلا أن اللجنة لم تباشر عملها إلا في (26 ماي) حين انتقلت إلى سطيف، بعد أن تأخر وصول طالب شعيب إلى العاصمة غاية (25 ماي)، لتغادرها بعد يومين (28 ماي) التي وصلتها برقية من رئيس الحكومة المؤقتة الفرنسية شارل ديغول (3جوان 1944-27جويلية 1946) تأمرها -اللجنة- بالعودة مجددا إلى العاصمة دون أن تزور قالمة التي كانت حينها من أكبر المحطات التي شهدت أعمالا وحشية . كتب التقرير بعد خمسة أيام من التحقيق[3]. يعتبر هذا التقرير مادة مصدرية في قراءة رؤية الاستعمارية الآنية للإبادة الجماعية المرتكبة في 8ماي، رغم إقدام الحكومة العامة على طبع التقرير إلا أنه لم ينشر إلا سنة 1974، بعد ثلاث عقود من الجريمة (29)، إذ نشر في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية عن طريق عبد الرحيم طالب بوذياب[4].

---

[1] بو علام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للنشر، الجزائر، 2012، ص.129-132.

[2]الجنرال توبير (4 ماي 1886- 4 جوان 1971) قائد الدرك الجزائري (1938-1941) من المقاتلين متطوع (1942)، عين عضوا في مجلس الشوري لدى الجنرال ديغول (1942)، قاضي تحقيق في المحكمة العسكرية بالجزائر العاصمة (1944) لمحاكمة بيشو (وزير الداخلية في عهد فيشي، وحكم عليه بالإعدام)، رئيس للجنة المكلفة بالتحقيق في مجازر 8 ماي 1945 ، بعد تقاعده، أنتحب رئيسا لبلدية الجزائر من سنة 1945 الى سنة 1947 ، ونائبا في اللجنة التأسيسية عينه الحزب الشيوعي الفرنسي مجلس الجمهورية (1948-1952).

Henri Pouillot, Guerre d'Alger colonialisme….Rapport du Général paul Tubert http://www.henri-pouillot.fr; (13November 2010)

[3] Mohammed EL Korso, Présentation du rapport du générale Tubert (22-26 mai 1945), **les ouvrages du CRASC** (Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle),2017, p90.

[4] Abderrahim Taleb-Bendiab, commission chargée de procéder a une enquête administrative sur les événement qui se sont déroules dans le département de Constantine, le 8 Mai 1945 et jours suivants (Rapport Tubert), **Revue Algérienne des Sciences juridiques, économiques et politiques** , vol.XI, N.4,1974, P292-314

احتوى التقرير الذي جاء في 27 صفحة، على تفاصيل تعيين اللجنة تكليفها بالتحقيق الذي يشمل مراكز الشرطة والشخصيات الإدارية والأطراف السياسية والثقافية، وبعد عودة اللجنة الاضطراري، طلب منها الحاكم العام وضع تقرير عن زيارتهم لمسرح الأحداث الذي دام أيام فقط.[1]

شمل التقرير على مجموعة من النقاط:

1- التذكير مختصر بدواعي التحقيق.
2- المناخ النفسي في الجزائر قبل الأحداث
3- المظاهرات المهمة الأولى قبل يوم 8 ماي في سطيف
4- الثامن ماي في سطيف
5- الأسباب المباشرة للمظاهرات وأعمال الشغب
6- الأحزاب السياسية أو الجمعيات اتلي حرضت على المظاهرات
7- أسباب نجاح الدعاية المناهضة لفرنسا
8- المسؤوليات
9- القمع
10- النتائج والمقترحات

ركز التقرير عما لحق الأوربيون وممتلكاتهم من هجومات من وصفتهم بالمتمردين من قتل وتذبيح، والهجوم على مراكز الشرطة والجندرمة، قطع السكك الحديدية والرشق بالحجارة على المباني. وحسب الجهاز الأمني تحدث في تقريره عن أعداد القتلى في الأوربيين وحتى الاغتصاب والتمثيل بالقتلى... الأمر الذي دفع الجنرال دوفال رئيس الفرقة الإقليمية في قسنطينة إلى الاستعانة بالعناصر المغربية والسنغالية واللفيف الأجنبي في ضبط الأمن.

ركز التقرير على شهادات المستوطنين الذين أشاروا أن من بين المشاركين في التمرد عمالا تربوا في مزارعهم، ولا أحد فيهم نبههم لذلك. وأن الأجواء على ما أدلى به المستوطنون كانوا يشتبهون في تحركات الجزائريين وتجمعاتهم التي كانت توحي بمؤامرة مدبرة.

بحثت اللجنة الإدارية في التحقيق عن الأسباب الكامنة وراء التمرد المفاجئ،بالبحث عن تفسيرات لنجاح الدعاية المناهضة لفرنسا، كان على رأسها المناخ النفسي في الجزائر قبل الأحداث؛

[1] Mohammed EL Korso, op cit, p93.

إذ غلب عليه اتساع الهوة بين الأروبيين والمسلمين الذين بدأت تظهر عليهم مظاهر الحقد والكراهية للأروبيين. ومن جهتهم أظهر الأروبيون الازدراء لهم من بين ما لفت لجنة الجمل المكتوبة: " أنا فرنسي، فرنسا وطني"، ويكتب الشباب المسلم أنا جزائري، الجزائر وطني، وعندما يتحدث المعلم الفرنسي أمان تلاميذه عن مرحلة العبيد فيجيبه أحد التلاميذ الجزائريين مثلنا[1].

تحدث التقرير عن الأحداث التي سبقت8 ماي التي تجلت في الفاتح من نفس الشهر، عندما تعالت أصوات بإطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر وإنهاء الاستقلال، وفي نفس الوقت ربط الأحداث بالجوع وتساءل إذا كانت تصلهم المساعدات.

حاول التقرير ما وصفه بالأحداث، وما يتعلق بالمحرضين على المظاهرات بأن قدم في ذلك المسؤولية الأولى لحزب الشعب ثم بعدها أحباب البيان والحرية وأيضا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأن نخبتها كانت وراء التحضير للخروج، بتأجيج عواطف المتعصبين ضد فرنسا[2]. وبرأ الفرنسيين بسلطتيها الإدارية والعسكرية والأوربيين من أي مسؤولية قد تجرمهم. وحتى الأحزاب السياسية الجزائرية في حد ذاتها فقد تراشقت التهم فيما بينها من كان وراء انطلاق شرارة المجزرة وسمح لفرنسا أن تفعل فعلتها في الثامن من ماي. فأجمع فرحات عباس والنخب من الحزب الشيوعي على جعل حزب الشعب هو من استفز حقد وكراهية فرنسا وراء إراقة دم الجزائريين.

وقد نوهت اللجنة بعدم قدرتها على الجزم بمن كان حقيقة وراء المظاهرات لكن أكيد أن الجزائر كانت على فوهة بركان منذ شهر مارس حسب تقارير الشرطة[3] بينما أقر تقرير توبير عن عدم قدرة اللجنة الإحاطة بموضوع القمع الممارس؛ لكنه أورد في نفس الوقت ما جاء على لسان الجنرال دوفال أن عدد القتلى وصل إلى 500 أو600 من (الأهالي الجزائريين) ، وأحصت في سطيف بعض العشرات (20-40) بينما قالمة التي لم تصلها اللجنة وتلقت أوامرا بالعودة مجددة، وبالتالي تحججت بعدم إمهالها الوقت الكافي لاستكمال التحقيق[4].

وكان ما خلصت إليه اللجنة قد جعل من الجريمة المرتكبة رد فعل طبيعي على وحشية السكان الأصليين وأنها قد بدأت في شكل نشاط ذا طابع سياسي وتحول بفعل الدعاية المتعصبة إلى قمع دون تسميتها بالمجزرة. فلم تتخلص اللجنة أيضا من الهيمنة الاستعمارية في خطابها السياسي

---

[1] Mohammed EL Korso, op cit, p93-97.
[2] Ibid, p104-113.
[3] Ibid, p-114.
[4] Ibid, p114-115.

والإداري. حاول التقرير أن يعيد إحياء الحياة السلمية بين الطرفين وإمكانيات العيش بين المسلمين والمستوطنين التي لا تتحقق إلى بتقديم ضمانان لحفظ الأمن ومنع التسلح[1]. وهي أفكار تجاوزتها الجزائر في هذه المرحلة خاصة بعد ما ارتكبت في حقهم مجزرة حقيقية ظلت راسخة في أذهانهم لسنوات عديدة تحي ذكراه سنويا الصحافة الأهلية من الحركة الوطنية ونخبها الذين عايشوا الحدث.ولا تزال لحد الساعة أحد أهم نقاط جدال والسجلات في ملف الذاكرة.

بادرت الإدارة الاستعمارية بتقديم أوسمة على الأعوان الذين شاركوا في قمع الجزائريين (18 جوان 1945) بمدينة قالمة أثناء الوقوف على أروح ضحايا الحرب العالمية الثانية وجرح الجزائريين لم ينذمل ودماؤهم لم تجف[2].

وقد أشادت العديد من الأطراف بالدور الذي قام به نائب عامل العمالة قالمة اشيري (Ichiry)، بأنه شجاعة وقام بما يلزم من التدبير لقمع المتظاهرين في قالمة؛ ومن ذلك ما جاء على لسان بول كتولي النائب في المجلس الإستشاري الفرنسي (10 جويلية 1954): "تقدم (Ichiry) وذهب لمواجهة الموكب (المتظاهرون)". ومن جهته وجه موبار –رئيس بلدية قالمة– تحية له على شجاعته وقدرته في اتخاذ القرار الذي فرضه عليه [3]

ثالثا/ تداعيات المجازر على المد التحرري في الجزائر:

خلفت مجازر 8 ماي نتائجا خطيرة لها انعكاسات على الصعيد الوطني، تحركت معها الدوائر الاستعمارية لوضع حد لأي تدفق وطني يعزز المد التحرري في الجزائر. فكانت أولى مبادرتها حل الوحدة الوطنية التي كانت تجمعهم حول حركة أحباب البيان والحرية لما كانت تشكله هذه الوحدة من خطورة على التواجد الفرنسي، أما بالنسبة لأطياف الحركة الوطنية فإن وقع المجازر اختلف وتباينت معها مواقف نخبتها السياسية، إلا أن فرنسا عاملتهم على حد سواء ووازت بين التيارات كلها عندما اعتقلت جل النخب السياسية. وعلى صعيد آخر حاولت أن تخفف من تفاقم الوضع، وحالة الانسداد التي آلت إليها العلاقات بين الطبقة السياسية الجزائرية والسلطات الفرنسية في الجزائر، وتخوفها من تبلور الاتجاه الثوري، بادرت بتاريخ 16 مارس 1946 إلى

---

[1] Mohammed EL Korso, op cit, p115-116,.

[2] لجنة الإعلام والثقافة والتكوين بالمحافظة، انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة، الذكرى الأربعون (8ماي 54-8 ماي 85)، الذكرى الأربعون (8ماي 54-8 ماي 85)،1 ماي 1985، ص63

[3] المرجع نفسه، ص73-74

إصدار قرار العفو العام الذي بمقتضاه تم إطلاق سراح فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي وغيرهم من المناضلين[1]، مما أعطى نفسا جديدا في مسار الحركة الوطنية وأسفرت على معطيات جديدة مختلفة عن سابقاتها. بإعادة بناء الحركة الوطنية بأسماء جديدة مع احتفاظ كل تيار على خطه الإيديولوجي، فبعد شهر من إطلاق سراحه أسس فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبدوره حاول حزب الشعب أن يظهر بتسمية جديدة تتماشى مع المرحلة الجديدة، وهي حركة انتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D) بعد أن ظل منذ 1939 بحزب ينشط سرا[2].

وفي عملية إلهائية جديدة أدخلت الإدارة الاستعمارية الحركة الوطنية في أجواء تنافسية تلهيها عن امتداد الوطني بعد 8 ماي، حيث شارك جل نخبتها في لعبة الانتخابات، فشارك الإتحاد الديمقراطي (U.D.M.A) في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية بتاريخ 2جويلية 1946، وهي الانتخابات التي امتنع حزب الشعب عن المشاركة فيها، وأصدر بيانا يدعو الجزائريين للامتناع عن. المشاركة فيها. وتمكن خلالها الحزب من حصاد 11 مقعد من مجموع 13 مقعد، ففي قسنطينة فاز فرحات على جميع المقاعد. وفي انتخابات مجلس الجزائري 27 أكتوبر 1946 نال الحزب فيها 4 مقاعد من بين 7 المخصصة للمسلمين أما في الانتخابات المحلية (أكتوبر ونوفمبر) لجأت فرنسا إلى التزوير الشامل ورفضت 33مرشحا من بين 59 مرشحا عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية وألقت القبض عليهم[3]. وعن هذا الأخير الذي كان بالنسبة إليه المشاركة السياسية اعترافا بالمؤسسات الفرنسية. إلا أنه تراجع عن ذلك مع تأسيس ح.إ.ح.د الذي اكتسب معها الحزب الشرعية ورأى الأولى عدم البقاء بعيدا عن المعارك الانتخابية، فدخلت ح.إ.ح.د في لعبة الانتخابات، بقائمة تتكون من شخصيات بارزة وبشعار: **قائمة لتحرير الشعب الجزائري**، إلا أن القائمة المرشحة تم شطب أسمائها بما في ذلك مصالي الحاج، بحجة بأن عليها أحكاما صدرت ضدها، لذلك حصل الحزب على 5 مقاعد فقط، وهي الانتخابات التي كان الاتحاد الديمقراطي قد امتنع من تقديم مرشحين فيها، ليمكن مصالي من مجابهة الرأي العام

---

[1] عمار رخيلة، **8 ماي1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.88-89.

[2] المرجع نفسه، ص91.

[3] A.Nouschi, **la naissance du nationalisme**, **algérien 1914-1954**, documents du nationalisme algérien, Edition,1993,.115.

الفرنسي[1] واستطاع الحزب من خلال هذه العناصر أن يلج البرمان الفرنسي، ويكون أحد الأصوات التي تشارك في مناقشة القضايا المتعلقة بالجزائريين، مثل قانون 20 سبتمبر 1947[2].

تكرر فوز حركة انتصار بأغلبية المقاعد 1947، وسنة 1948،كما حصل الحزب على أغلب مقاعد في الانتخابات البلدي (19أكتوبر 1949) بنسبة 80% من الأصوات؛ الأمر الذي أثار مخاوف فرنسا، لذلك غالبا ما كانت فرنسا تلجأ إلى تزوير الانتخابات والعمل الزجري والمضايقات والاعتقالات.

لكن على صعيد أخر فإن القمع التعسفي جعل حزب الشعب يسرع في تأسيس جناحه الشبه العسكري (15-16 فيفري 1947) المنظمة الخاصة، وكان في تأسيسها منعرج حاسم في المسيرة الثورية والقاعدة التي شكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل وجبهة التحرير الوطني، وهو ما أكده مصالي الحاج في قوله: "...وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد". [3]

تولت المنظمة الخاصة خلال الفترة الممتدة ما بين (مارس 1947-1950) تجنيد الشباب المتحمس بشروط حددتها المادة الثانية من النظام الداخلي للمنظمة تشترط في المجند شروطا أخلاقية والجسدية[4]. والبحث عن مصادر التسليح والتدريب عليها، إلى جانب إنشاء مراكز لإصلاح الأسلحة وصنع المتفجرات. حمل هذا التنظيم على عاتقه تكوين الرجال وإعداد إطارات جيش التحرير الثورة المسلحة وفق مناهج مدروسة تقوم على التدريب والتكوين العسكري المنضبط عقائديا ووطنيا، بنظام داخلي يحدد كيفية الانخراط والتجنيد فيه، والعقوبة والجزاء، مهيكل هرميا من رئيس المنظمة إلى أبسط جندي، مدعم بشبكات تفرعت إلى شبكة المتفجرات، الإشارة، التواطؤ، الاتصالات، الاستعلامات. وهو نفس النظام الذي اعتمده جيش التحرير الوطني. واستطاعت المنظمة خلال فترة القصيرة تحقيق الكثير من أهدافها وبرنامجها، كان أهمها الهجوم على بريد وهران

---

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ، تر. أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005ص.140.

[2] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، دار النعمان للنشر، الجزائر، ص.141.

[3] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص46

[4] مصطفى سعداوي: **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009، ص.156-157.

والسطو على مبالغ ضخمة منه (1949)[1]. وشكل اكتشافها أزمة حقيقية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، قاد الحركة إلى الانشقاق على نفسها. وتأجيل إعلان الثورة التي استمرت المنظمة بنفس الوتيرة ربما كان إعلانها قبل 1954.

الخاتمة

ختاما لما سبق يمكننا نخلص؛ إلى أن صمت فرنسا وإدارتها في الجزائر عما ارتكب، يعس تركيبة ونفسية المستعمر واحتقاره للأجناس البشرية والغدر والخيانة المتأصل فيها، فإلى جانب عدم الوفاء بالوعود والعهود أبادت عشرات الآلاف من الجزائريين. وهو ما أكده جورج بيدو من أعضاء مجلس الوزراء: "إن الاضطرابات في سطيف بالجزائر كانت في صمت وبأعلى درجة من الصرامة ". كما أن في عدم إثارة المجزرة للنقاش في الدوائر الاستعمارية هو تأكيد على نهجها في الجزائر، فقد كان ديغول حينها على رأس الحكومة المؤقتة، وقد أعيد تنصيبه في سنة 1958 لا لشيء إلا لأنه يزكي الجزائر الفرنسية، فسياسية اللامبالاة من الرأي العام الفرنسي والعالمي ومرآة عاكسة لحقيقة الديمقراطية والادعاءات الحضارية الواهية التي سوقت لها ولا تزال الدول الاستعمارية.

أكدت المجازر على استحالة فكرة التعايش ، بعد الشرخ والجرح العميق الذي خلفه القمع والإبادة المرتكبة. إلا أنها على صعيد آخر عمقت الوعي الثوري على كونه حتمية وتعجيل في التحضير للثورة.

قائمة المصادر والمراجع

-إيف بورنو، **مجازر استعمارية ، الجمهورية الرابعة (1944–1950)**، وكبح جمح المستعمرات الفرنسية، تر. العيد دوان، لاديكوفيرت جيب، باريس، (EDIF)، 2000

– سعدي بريان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أساريس**، دار هومة. الجزائر، 2005.

[1]حسين أيت أحمد، **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942–1952**، تر.سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002. ، ص.187.

- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992

- بو علام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة نوفمبر 1954**، دار النعمان للنشر، الجزائر، 2012، أحمد توفيق، **مذكرات حياة كفاح**، ج2، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2008.

-عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور**، تر. مسعود حاج مسعود، ط2، الجزائر، 2013.

- أبو القاسم سعد الله، **موقف أمريكا والجامعة العربية من حوادث 8 ماي 1945**، أبحاث وأراء ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2007.

-عمار رخيلة، **8 ماي1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر.

-فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ، تر. أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.

- أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

- مصطفى سعداوي: **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر .

-حسين أيت أحمد، **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952**، تر.سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002.

-لجنة الإعلام والثقافة والتكوين بالمحافظة، انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة، الذكرى الأربعون (8ماي 54-8 ماي 85) ، 1 ماي 1985.

- N.Robin, Notes historique sur la grande Kabylie (1830-1838), **Revue Africaine,** v.20, 1876.

-Mohammed EL Korso, Présentationdu rapport du générale Tubert (22-26 mai 1945), **les ouvrages du CRASC** (Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle),2017, p90.

- Abderrahim Taleb-Bendiab, commission chargée de procéder a une enquête administrative sur les événement qui se sont déroules dans le département de Constantine, le 8 Mai 1945 et jours suivants (Rapport Tubert), **Revue Algérienne des Sciences juridiques, économiques et politiques** , vol.XI, N.4,1974.

-Henri Pouillot, Guerre d'Alger colonialisme….Rapport du Géneral paul Tubert http://www.henri-pouillot.fr; (13November 2010)

- A.Nouschi, **la naissance du nationalism algérien 1914-1954**, documents du nationalism algérien, Edition,1993.

-Kaddache (Mahfoud): histoire du nationalisme algérien (question nationale et politique algérienne 1919-1945), T 2.,2eme edition, S.N.E.D, Alger ,1981